الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والإقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

قضيـــة ورأي

السنة الرابعة عشرة العدد التاسع والأربعون 2016 م

التجارة الخارجية في العالم بين عامي 2000 و2014 واتجاهات الأمد البعيد

الدكتور احمد ابريهي علي*

قبل معالجة البيانات من المفيد التذكير أن الصادرات السلعية إنعكاس للإمكانية الأقتصادية الكلية للبلد المعني، وقدرته التنافسية الدولية، وهذه تعتمد على إنتاجية العمل التي تعينها التكنولوجيا والأطر التنظيمية من جهة وعلى الأجور وأسعار المدخلات المحلية للسلع المصدرة من جهة أخرى. وعادة ما يقاس الانفتاح التجاري بنسبة الصادرات (أوالاستيرادات) إلى الناتج المحلي الإجمالي والأخير مقياس للإمكانية الإنتاجية الوطنية. والاستيرادات يفسر تغيرها، عادة ،بالدخل الوطني وأسعارالمستوردات. والناتج المحلي الإجمالي أقرب تعبير عن الدخل الوطني، أما المقصود بأسعار المستوردات فهو منسوبها إلى المستوى العام للأسعار في الداخل، بعد ترجمتها بسعر الصرف إلى العملة المحلية، ومن هذه الزاوية يؤثر سعر الصرف، في الأستيرادات كما في الصادرات، فهو يمكن أن يرفع أو يخفِض الأسعار النسبية للمستوردات (الصادرات) لدعم القدرة التنافسية الدولية أو إضعافها. ولهذا السبب كان الضغط على الصين لرفع قيمة عملتها كي تصبح المستوردات رخيصة والصادرات غالية فتتراجع قدرتها التنافسية الدولية ويتقلص فائض ميزانها الخارجي.

وهناك خصائص يمكن تسميتها بنيوية تفسر تفاوت الدول في درجة إنفتاحها التجاري فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية حتى سبعينيات القرن الماضي لا تتجاوز صادرتها 7 بالمائة من ناتجها المحلي الأجمالي بينما صادرت بريطانيا اربعة أو خمسة أمثال هذه النسبة. والصين التي إعتمدت إستراتيجية النمو المقاد بالصادرات الصناعية على درجة عالية من الانفتاح التجاري رغم إن الأخير يتناسب عكسيا مع الحجم السكاني وتنوع الموارد. ومن جهة أخرى فإن المزايا النسبية والتكاليف المقارنة تدفع نحو مزيد من الانفتاح للانتفاع من التخصص. وفي العقود الأخيرة أصبح تنوع المنتجات لاشباع نفس الحاجة سببا آخر لاتساع التجارة الخارجية. وثمة عامل آخر يسمى سلسلة القيمة إذ تتكامل الصناعات عموديا عبر الدول، ويتجه قرارالأستثمار الصناعي أكثر فأكثر نحو تعظيم القيمة المضافة لاختيار الحلقات المناسبة من سلسلة القيمة لمختلف الصناعات.

---

*خبير إقتصادي

وتنصرف هذه المراجعة لتجارة السلع دون الخدمات، والميزان التجاري هنا سلعي وبعد إضافة الخدمات، إستيرادا وتصديرا، وتحويلات الدخل، داخلة وخارجة، نتوصل إلى ميزان العمليات الجارية وهو موضع الأهتمام في عجز أو فائض ميزان المدفوعات. والتوازن بين الأستيرادات والصادرات السلعية على مستوى العالم متحقق بداهة، وعلى المستوى الوطني لا بد منه في الأمد البعيد. وفي الأمد القصير يمول عجز الميزان التجاري، حتما، من فائض في صادرات الخدمات وتحويلات دخل موجبة وتدفقات مالية من الخارج (إستثمار اجنبي)، وهذه قد لا تكفي ما يضطر البلد النامي إلى استنزاف إحتياطياته الدولية ، كما هو حال البلدان النفطية عام 2015 وهذا العام، أو الأقتراض السيادي من الخارج.

وبين عامي 1500 و 1820 والتي تصنف أغلبها ضمن المرحلة التجارية، أي قبل التصنيع، كان معدل نمو التجارة الخارجية السنوي الحقيقي 0.96 بالمائة ومع ذلك فهذا المعدل يفوق نمو السكان والناتج المحلي لتلك الحقبة، وتراكمت آثاره لتؤسس للتخصص وتقسيم العمل الدولي وأوجدت بيئة في غرب أوربا ساعدت على احتضان حركة التصنيع في بداياتها.

بينما أسهمت الثورة الصناعية في نهضة مشهودة للتجارة الخارجية إذ بين سنتي 1820 و 1870 وبين الأخيرة وسنة 1913 كان النمو السنوي الحقيقي للتجارة الخارجية على التوالي 4.18 بالمائة و 3.40 بالمائة سنويا وهو أعلى من نمو الناتج العالمي، و أعطى هذا النمو دفعة قوية للعولمة. وتقاعست التجارة الخارجية بين بداية الحرب العالمية الأولى ومنتصف القرن العشرين إذ كان نموها السنوي الحقيقي يقترب من 0.9 بالمائة (Our World in Data). وللمدة بين عامي 1950 و 2014 كان معدل النمو الحقيقي السنوي للصادرات السلعية 5.6 بالمائة وهو ما توصلنا إليه من معالجة بيانات الملحق الأحصائي لنشرة التجارة الخارجية لمنظمة التجارة العالمية WTO. وفي المدة ذاتها كان معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي للعالم 3.5 بالمائة سنويا أي أن مرونة الصادرات السلعية كانت 1.6 وقد ارتفعت هذه المرونة بين عامي 1990 و 2014 ما يؤكد إستمرار زخم الانفتاح التجاري في العالم. وكانت مرونة الصادرات مع الناتج المحلي للعالم للسلع الزراعية والاستخراجية على التوالي 0.96 و 0.97 بينما لسلع الصناعة التحويلية 1.96 وهذا المؤشر يدعم كثيرا إستراتيجية النمو المقاد بالصادرات الصناعية (نمط شرق آسيا) ، خاصة وقد توصلنا إليه من بيانات للمدة الطويلة، المبينة آنفا،والتي تزيد على ستة عقود. ولازلنا مع بيانات منظمة التجارة العالمية، ولنفس المدة، ومن حساب نمو أسعار وحدات

الصادرات تبين ان أسعار الصادرات الزراعية والاستخراجية نمت على التوالي بمعدل 3.5 و5.9 بالمائة سنوياً ، بينما لسلع الصناعة التحويلية كان 3.4 بالمائة. وهو يفند ما تداولته أدبيات التنمية كثيرا من إن صادرات القطاع الأولي تميل اسعارها إلى ألأنخفاض بمرور الزمن لصالح الصناعة التحويلية. وللتأكد تم حساب معدلات نمو الأسعار، تلك، للمدة بين عامي 1990 و2014 إذ نمت أسعار الصادرات من الصناعة التحويلية بحوالي 1.5 بالمائة، في حين كانت للمجموعتين الزراعية والاستخراجية 2.8 و 8.1 بالمائة على التوالي.

وإستنادا إلى النشرة السنوية للتجارة الخارجية، القسم الأحصائي للأمم المتحدة، لقد تزايدت قيمة الصادرات السلعية للعالم من 6356.6 إلى 18663.7 مليار دولار بالأسعار الجارية وكانت نسبة إلى الناتج المحلي الأجمالي 20 بالمائة عام 2000 وارتفعت إلى 24.1 بالمائة عام 2014 ، بمعنى ان نموها أسرع من نمو الناتج العالمي. ولازال الاتجاه العام يؤكد الحركة نحو الانفتاح التجاري وتنامي الثقل النسبي للتجارة الخارجية في اقتصاد العالم. ولأن سكان العالم يقترب من 7.3 مليار نسمة عام 2014، لذلك يقدر متوسط الصادرات للفرد 2557 دولار سنويا. وعلى فرض ان سكان العراق 35 مليون نسمة عام 2014 تكون الصادرات بالمتوسط حوالي 89 مليار دولار في السنة لبلد بحجم العراق في السكان، وهي مقاربة لقيمة الصادرات الفعلية للعراق تلك السنة.

والظاهرة اللافتة للنظر أن البلدان النامية، حسب تصنيف البلدان في الكتاب السنوي للتجارة الخارجية للأمم المتحدة، بمختلف مراحل تطورها وبالمجموع اصبح لها نصف صادرات العالم عام 2014 بعد أن كان نصيبها 35 بالمائة عام 2000، وهو تحول كبير يستحق التأمل العميق. وسيكون لهذا التغير أثر في موازين القوى الدولية الحاكمة للنظام الأقتصادي في العالم وربما أيضا لا يخلو من نتائج سياسية.

والطريف من بيانات التجارة الخارجية أن دول بركس (الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وجنوب افريقيا) أصبحت حصتها من صادرات العالم 18.6 بالمائة عام 2014 بعد إن كانت 7.5 بالمائة عام 2000 وهذا التغير جوهري بكل المقاييس. والصين إلى جانب صادراتها البالغة 2343.2 مليار دولار عام 2014 حققت فائضا بمقدار 380 مليار دولار. وكذلك روسيا، أيضا، أحرزت فائضا في ميزانها التجاري بمقدار 211.2 مليار دولار من صادراتها التي بلغت 497.9 مليار دولار. لكن الهند سجلت عجزا تجاريا بمقدار 141.7 مليار دولار إلى جانب صادراتها بقيمة 319.8 مليار دولار بمعنى أن إستيراداتها 461.5 مليار دولار عام 2014. والبرازيل ايضا، سجلت عجزا طفيفا نسبيا بلغ

14.1 مليار دولار وصدرت ماقيمته 225.1 مليار دولار. أما أفريقيا الجنوبية التي وصلت صادراتها إلى 83.5 مليار دولار عام 2014 فقد أظهرت عجزا تجاريا يقارب 30 مليار دولار.

وحقق العراق فائضا تجاريا عام 2014 بحوالي 30 مليار دولار من صادراته التي تقترب من 89 مليار دولار، إستنادا إلى النشرة الدولية آنفة الذكر. بيد أن الفائض المذكور أغلبه تبدد في استيراد خدمات بأنواعها بما فيها السياحة والسفر، واستثمارات للقطاع الخاص في الخارج، وبعضه وهو الأقل لسداد إلتزامات خارجية، بحيث كانت النتيجة عجزا طفيفا في الميزان الاجمالي للمدفوعات الخارجية.

وسوريا التي بلغت صادراتها 14 مليار دولار عام 2010 انخفضت إلى 3 مليار دولار عام 2013 . وفي مصر كان ضرر" الربيع" أقل نسبيا من سوريا إذ انخفضت صادراتها من 30.5 مليار دولار عام 2011 إلى 24.7 مليار دولار عام 2014 ، لكن عجزها التجاري كبير نسبة إلى الصادرات فهو 36.3 مليار دولار عام 2014 ،وعسى أن تكفي تحويلات الدخل والمساعدات الخارجية والقروض وصادرات الخدمات ومنها السياحة لسد هذا العجز. أما تونس فهي الأقل تضررا في صادراتها التي نزلت إلى 16.8 مليار دولار عام 2014 بعد ان كانت 17.8 مليار دولار عام 2011 ولديها عجز تجاري بمقدار 8 مليار دولار وهو نسبة إلى الصادرات أخف منه في مصر.

بقي أن ننظر في التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فهي الدولة الأولى في الاستيرادات حوالي 2.4 ترليون دولار عام 2014، في حين أصبحت الصين الدولة الأولى في الصادرات 2.3 ترليون دولار تقريبا. والاقتصاد الأمريكي يعمل مع عجز تجاري بلغ 789 مليار دولار عام 2014، وتسهم التدفقات المالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالجزء الأكبر في سداد هذا العجز كونها ، أيضا، السوق المالية الأكبر في العالم وعملتها هي العملة الاحتياطية الدولية الأولى. فالولايات المتحدة الأمريكية هي السوق الأكبر لأستقبال صادرات دول العالم، وهذا من عوامل نفوذها الأقتصادي. والصين بعدها تستورد ما قيمته 1963 مليار دولار أي أقل من 2 ترليون ولها ميزة من هذه الناحية، أيضا، تضاف إلى فائضها التجاري والذي تراكم إلى حجم هائل وأصبح له التأثير الواسع في الأسواق المالية الدولية ولا تريد الصين التذكير به لأسباب سياسية. وقد يتباطأ نمو التجارة الخارجية للصين في السنوات القادمة ويبقى مع ذلك معدل نمو تجارتها الخارجية أعلى مما هو للولايات المتحدة الأمريكية لتكون هي الدولة الأولى استيرادا وتصديرا. وبالرغم من تلك النجاحات بدأت تظهر في الصين صعوبات ومن بينها التلوث والذي يتطلب تعديل المكونات النسبية للطاقة

وتغيرات في تكنولوجيا الأنتاج والسيطرة على المقذوفات. وكذلك، إستحقاقات مؤجلة لزيادة الأجور ورفع مستوى الاستهلاك الأسري.

والدولة الثالثة في التجارة الخارجية ألمانيا التي بلغت صادراتها حوالي 1505 مليار دولار وهي من دول الفائض الذي بلغ 287.5 مليار دولار عام 2014، وهذا الفائض إلى جانب القدرة العالية للتصدير ولكونها من الدول المتقدمة، هذه المزايا مجتمعة جعلتها من الركائز القوية في الاتحاد الأوربي ومنظومة اليورو والتحالف الغربي بالمجمل . خاصة وأن اقتصاد اليابان ومنذ التسعينيات بين الركود والنمو المنخفض، وبلغت صادراتها عام 2014 ما يقارب 690 مليار دولار، وأصبحت من دول العجز منذ عام 2011 والذي بلغ عام 2014 حوالي 122 مليار دولار، بعد تجربة طويلة في إستراتيجية النمو المقاد بالصادرات وفائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ولا زالت كوريا الجنوبية تحافظ على نجاحها الصناعي والصادرات العالية التي أصبحت حوالي 573 مليار دولار عام 2014 ، مع فائض بمقدار 47.2 مليار دولار. وتجاوزت كوريا الجنوبية بريطانيا التي بلغ عجزها التجاري 185.8 وصادراتها 477.9 مليار دولار. ولهذا تعد كوريا الجنوبية قوة اقتصادية مهمة وربما لازالت لديها فرصة في مواصلة الصعود. وقد توسعت تركيا في تجارتها الخارجية كثيرا بما يشبه القفزة من 27.8 مليار دولار صادراتها عام 2000 إلى 157.6 عام 2014، لكن استيراداتها كبيرة بحيث أصبح العجز التجاري عام 2014 بمقدار 84.6 مليار دولار، وهو يحتاج إلى تمويل بالتدفقات المالية الخارجية وصادرات خدمات وربما قروض بأشكال مختلفة. أما إيران فقد كانت أبطأ نموا في تجارتها الخارجية مقارنة مع تركيا ودول بركس إذ وصلت صادراتها إلى 88.8 مليار دولار عام 2014 بينما كانت تلك الصادرات 130.5 مليار دولار عام 2011 ، لقد ضاعت منها فرص كثيرة في القيود التي فرضت عليها، لكن الإيجابي في المشهد أن لديها فائضا تجاريا بمقدار 36.8 مليار دولار عام 2014 .